العرب
الثلاثاء 2019/07/30
السنة 42 العدد 11423



## ▪ إصلاحات وورش مفتوحة

الرباط – في 23 يوليو 1999، خلف العاهل المغربي الملك محمد السادس، البالغ من العمر حينها 35 عاما، والده الملك الحسن الثاني الذي توفي بعد 38 عاما من حكم المغرب. وفي 30 يوليو، تم تنصيب الملك الجديد الذي ألقى عبر التلفزيون الرسمي أول "خطاب للعرش" أمام المغاربة، وعد فيه بـ"تخفيف عبء الفقر" الذي كان يطال الغالبية العظمى من سكان المملكة.

### قطيعة

● كانت القرارات الأولى التي اتخذها الملك محمد السادس "مدهشة" بالنسبة للمغاربة، إذ أذن الملك الشاب بعودة المعارض المغربي الشهير أبراهام السرفاتي من المنفى إلى البلاد. وأقال وزير الداخلية القوي الذي كان يثير الخشية في عهد والده، إدريس البصري، رمز "سنوات الرصاص" (1960–1990) التي شهدت عمليات قمع واعتقالات سرية وتعذيب للمعارضين والانقلابيين. كما أطلق "هيئة الإنصاف والمصالحة" للتعويض على المعتقلين السياسيين والمناطق التي تعرضت للتهميش.

### هجمات إرهابية

● في 16 مايو 2003، هزت مدينة الدار البيضاء خمسة تفجيرات انتحارية متزامنة. وعلى إثر هذه الهجمات، تبنى المغرب قانونا مثيرا للجدل لمكافحة الإرهاب يعزز إلى حد كبير صلاحيات الشرطة في هذا المجال. وينتهج المغرب منذ تلك الفترة سياسة طموحة للتصدي للخطابات المتطرفة وإشاعة إسلام وسطي معتدل.

### مشاريع كبرى

● في 2007 افتتح ميناء طنجة المتوسط (شمال)، الأكبر في أفريقيا من حيث حجم الحاويات. وجرت توسعته بافتتاح محطة ثانية في يونيو، ما جعله الأكبر في حوض البحر المتوسط. ويرتبط هذا الميناء الواقع على مرمى حجر من مضيق جبل طارق، بـ186 ميناء في 77 بلدا.

وأطلق الملك محمد السادس عددا من المشاريع الكبرى لتأهيل البنى التحتية. وافتتح في 2016 محطة "نور" لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية في وارزازات (جنوب)، وتعد من الأكبر في العالم.

ودشن نهاية 2018 خطا للقطار الفائق السرعة "تي.جي.في" يربط طنجة (شمال) بالعاصمة الاقتصادية للمملكة الدار البيضاء (غرب).

### الربيع المغربي

● في 20 فبراير 2011، انطلقت أولى تظاهرات الحراك الشعبي في المغرب في خضم ما سمي "الربيع العربي"، قادها شباب "حركة 20 فبراير" الاحتجاجية التي طالبت بإصلاحات سياسية واقتصادية جذرية وبـ"إسقاط الفساد والاستبداد". وفي يوليو 2011 تم تبني دستور جديد يوسع صلاحيات رئيس الحكومة والبرلمان.

### نحو أفريقيا

● عاد المغرب إلى منظمة الاتحاد الأفريقي في 2017 بعد 30 سنة من الغياب بسبب قضية الصحراء المغربية، مدشنا بذلك توجها جديدا نحو القارة السمراء.

### قضية الصحراء

● تحظى قضية الصحراء المغربية بالأولوية في الديبلوماسية المغربية. واقترحت الرباط في 2007 منح المنطقة حكما ذاتيا تحت سيادتها. ولقي المقترح تأييدا دوليا واسعا.

### فوارق اجتماعية

● يسعى المغرب لصياغة نموذج تنموي جديد على خلفية حركات احتجاجية شهدتها منطقة الريف (شمال) وجرادة (شرق) في 2017 و2018. وأعلن العاهل المغربي في خطاب ألقاه في أكتوبر 2017 أن النموذج التنموي الحالي أصبح "غير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية".

## حقوق المرأة المغربية في جوهر الإصلاحات الدستورية

تبنى المغرب في 2004 قانونا جديدا للأسرة، بعد صراع محتدم بين الإسلاميين ودعاة التحديث، يعزز دور المرأة داخل الأسرة مع منحها حقوقا جديدة وتقييد تعدد الزوجات وتسهيل الطلاق، لكن القانون لم يستجب لكافة مطالب الحركة الحقوقية.

وتحضر المرأة ضمن دائرة اهتمام الملك محمد السادس منذ توليه الحكم إذ شملها بعناية خاصة، وبمجرد توليه الحكم أكد الملك محمد الخامس على ضرورة إنصاف النساء وتمكينهن من حقوقهن، تقول عائشة الناصري، مضيفة أنه بهذا يكون قد أسس المجال الحقوقي للنساء واستتبعها بالمدونة وقد التحمت مطالب النساء مع الإرادة الملكية فأفرزت المدونة بجميع تفصيلاتها في العام 2004 والتي أصبحت مؤشرا لتقدم المغرب في مجال حقوق النساء.

وأكدت بهيجة سيمو، مديرة الوثائق الملكية، أن التعريف بالمنجزات التي حققتها المرأة المغربية في عهد الملك محمد السادس، يعد اعترافا بمكانتها داخل المنظومة الحضارية والتنموية والاقتصادية، وكذلك داخل حركية المجتمع المغربي وما تشمله من تحولات وتطورات. وجاء دستور 2011 بعدد من المكتسبات تعطي خصوصية للمرأة المغربية، من أهمها، دسترة مجموعة من الحقوق تؤكد على مساواة النساء والرجال في مجال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والبيئية والثقافية ونفي كل حالات التمييز.

وقد تدخل العاهل المغربي لحسم الجدل بشأن الإجهاض في المغرب، بعدما دعا إلى صياغة قانونية استحضرت التطورات الحاصلة على المستوى الحقوقي والاجتماعي وموازنتها مع تعاليم الشريعة الإسلامية باعتبارها الضامن لهذا المعطى، كما دعا إلى إخراج قانون خاص بحماية النساء من العنف.

وفي عهد الملك محمد السادس كان إشراك المرأة المغربية بشكل أكبر في الشأن الديني، إذ أضحت تضطلع بأدوار بارزة خصوصا في ما تقوم به القيمات الدينيات، وعمل النساء العالمات بالمجالس العلمية اللواتي أثبتن جدارتهن في معالجة العديد من القضايا التي تهم المجتمع.

وعلى المستوى البرلماني أصبحت تمثيلية المرأة وازنة وكذلك داخل الحكومة. وأكدت عائشة الناصري أن كل اختصاصات التعيين التي يمنحها الدستور للملك تعطي أهمية خاصة للعنصر النسوي وتعطيهن هذا الحق. ولأول مرة في تاريخ القضاء المغربي تمكنت النساء ن ولوج مؤسسة المجلس الأعلى للسلطة القضائية التي يترأسها الملك، بما يتناسب وحضورهن داخل السلك القضائي، وكذلك تمكين النساء من مهنة العدول والتي كانت حكرا على الرجال.

خلافة الباجي لا تتوقف عند اختيار رئيس جديد، القصة أعمق من ذلك بكثير

# من يرافق الديمقراطية الناشئة بعد السبسي

# هل يكون عبدالكريم الزبيدي المرشح المؤتمن على الدولة المدنية في تونس

عادت عجلة المشهد السياسي إلى الدوران في تونس، وبدأ الحديث يتحول من التركيز على مناقب الرئيس التونسي الراحل الباجي قائد السبسي إلى الحديث عمّن سيخلفه في قيادة سفينة هذا المشهد بكل تناقضاته.

مختار الدبابي
كاتب تونسي

تونس – مرّت موجة الحزن العارم على رحيل الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي وحملت معها حالة من التآلف والتوافق الواسع حول رمزيته، لكن سردية التمجيد التي سيطرت على اللحظة الحزينة، لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تستمر خاصة أن البلاد مقبلة على معارك انتخابية حامية خلال أسابيع قليلة.

وفي ظل التنافس الذي سيكون كبيرا وعميقا بين مشاريع متناقضة ومتصارعة وبين رغبة شخصيات في البروز، سيظل السؤال الكبير مطروحا: من يقدر على ملء مكان الرئيس الراحل، فهو رئيس غير كل الرؤساء كما أن اختيار معوّض ليس مجرد عملية انتخابية تقنية باردة، إنه أكبر من ذلك بكثير.

يعترف خصوم الباجي قبل أصدقائه بأن الرجل جبل من طينة خاصة مكّنته من مرافقة الانتقال السياسي الذي عاشته تونس منذ لحظاته الأولى، فقد شغل منصب رئيس حكومة في مرحلة انتقالية دامت أشهرا ساهم خلالها في توفير المناخ الأمني والاجتماعي الذي ساعد على وضع إدارة النقاش داخل الهيئات الانتقالية أو في مستوى الفضاءات العامة لوضع أساسات الانتقال السياسي، ومع أول نتائج الانتخابات سلم الحكم للإسلاميين وانكفأ إلى حياته الخاصة لفترة.

وبعد أقل من عامين عاد السبسي إلى المشهد كموحد للقوى المدنية حول مشروع استعادة الدولة التي ساهمت ظروف مختلفة في الانزلاق بها نحو الفوضى، وهي تحت حكم حركة النهضة وحلفائها في الترويكا.

والمهم هنا أن الباجي لم ينقذ فقط هوية الدولة من فوضى حكم الإسلاميين الذي فتحت فيه البلاد أمام خطابات دينية حادة وموغلة في التشدد وعابرة للدول وكان يمكن أن تحول تونس إلى "أرض جهاد"، بل أنقذ الإسلاميين أنفسهم، وعلى رأسهم حركة النهضة ورئيسها راشد الغنوشي من الانزلاق إلى حماسة التشدد وتطبيق الشريعة، وكذلك من غضب القوى المدنية ومؤسسات الدولة الفاعلة التي باتت تستعد وقتها لإيقاف العبث ولو بالقوة.

لقد مكّنهم من تجاوز الانتصار لشهوة الحكم التي كانت ستقودهم إما إلى السجون في استنساخ للسيناريو المصري، أو أن يتمسكوا بالسلطة ويرفعوا السلاح لأجلها ويصعدوا إلى الجبال في سيناريو شبيه بسيناريو العشرية السوداء في الجزائر..

السبسي أنقذهم وفتح لهم باب الانسحاب المشرّف والهادئ ثم لاحقا أشركهم في السلطة وسوّق لهم خارجيا كجهة قادرة على التطوّر والاندراج في الدولة المدنية، وهو ما فتح أمامهم أبواب العلاقة مع الغرب ومع الدولة العميقة ذاتها التي كانت النهضة هدفا لحملاتها في مرحلة مبكّرة قبل أن يبدأ اختراق في الموقف من خلال تنازلات لا تتوقف من الغنوشي لتبديد الشكوك وتجاوز عقد الماضي.

مرحلة التوافق التي عاشتها البلاد، كانت هدنة مؤقتة وفّرها السبسي، لمختلف الخصوم كي يتحاوروا عن قرب ويتصارعوا بالأفكار بدلا من المواجهة الميدانية والاحتشاد في الشوارع لحسم الصراع.

لكن الهدنة الآن انتهت ولا أحد يعرف من سيتولى التهدئة ومن سيتخصص بامتصاص الصدمات بعد الباجي وسط مخاوف من أن تكون المرحلة المقبلة مرحلة كسر عظم بين التيارات المتصارعة وبين الوجوه التي تحلم بملء الفراغ الذي خلفه رحيل آخر البورقيبيين.

> انتصار مرشح جامع للقوى المدنية والعلمانية مهم رمزيا لكونه يثبت أن البلد سيحافظ على الثوابت

ولا تتوقف خلافة الباجي عند إجراء الانتخابات الرئاسية بشكل مبكر واختيار رئيس جديد، فالقصة أعمق من ذلك بكثير، فالرئاسة في نظام الحكم الذي تم تبنيه بعد الثورة ليست سوى موقع شكلي يعطى فيه للرئيس دور ثانوي يخص العلاقات الخارجية.

لكن الرئيس الراحل استثمر هذا الدور الثانوي في التسويق لثورة لم يكن من قادتها، ولكنه دافع عنها وحماها ونجح في إظهار مزاياها ودلالاتها الإستراتيجية خاصة ما تعلق بالتعايش بين الإسلاميين والعلمانيين وخلو ما بعد 2011 من الانتقام والتشفي.

وقد ساهم السبسي بدور محوري في إفشال مساع لتمرير قانون العزل السياسي الذي كان سيحول روافد منظومة الحكم القديمة (الدساترة والتجمعيين) إلى جبهة صد قوية كانت ستقود البلاد إلى مواجهة متعددة الأوجه في ظل إمساكهم بمواقع التأثير القوية مثل الاقتصاد والمال والإعلام والأمن.

ولعل قوة الرئيس الراحل تكمن في هذا المفصل، فكما طمأن الإسلاميين والهامش الثوري الذي يحيط بهم، فقد نجح في طمأنة مواقع النفوذ القديمة وبدا ممثلا قويا لهذه الفئة ومصالحها مثلما هو ممثل وبقوة للفئات الصاعدة ورغبتها في انتقال ديمقراطي، ونجح في كبح غلواء هذا الفريق وذاك وقاد البلاد إلى تحول هادئ وإن كان بطيئا ومرتبكا، وهذا أمر منطقي، فالجمع بين الخصوم على أرضية مشتركة أمر صعب ومعقد. وفي مقابل نظرية التجميع ولو بالحد الأدنى التي نجح في تجسيمها الباجي، فإن الساحة الحالية تتجه إلى الصدام، ويسيطر عليها خطاب الفرز بين المشاريع، لكن الأخطر هو الفرز على قاعدة المصالح الشخصية والفئوية حتى من داخل المنظومة نفسها، فاليسار بات يسارات بعد انقسام الجبهة الشعبية، والنهضة تعيش حالة انحسار ليس فقط بسبب فشلها في تمثيل جمهور الثورة، ولكن –وهذا الأهم– بسبب تسلل الصراع على المناصب إلى داخلها، وبات الفرز فيها على قاعدة الشقوق لونا ممثلا للغاضبين من القيادات التاريخية التي باتت على الهامش، ولونا مواليا للغنوشي الذي بيده التصعيد إلى البرلمان ومنح التأشيرة إلى الوظائف الكبرى للدولة في سياق سياسة اقتسام المناصب بين التحالف الحاكم والذي يعتقد على نطاق واسع أنه قد يعاد تشكيله تحت الضرورة وإن تغيرت بعض تفاصيله.

لكن الصراع الأخطر، والذي لا يمكن تطويقه أو تحديد اتجاهاته المستقبلية، هو الصراع داخل المنظومة التي عرفت بولائها للسبسي، والتي خرجت من رحم حزب نداء تونس الذي تأسس كأرضية جامعة للقوى المدنية والليبرالية المنافحة عن الدولة الوطنية وقيمها.

لا أحد يقدر بعد رحيل الباجي على ضبط هذه الفسيفساء وبناء شبكة تواصل مثمرة بينها تفضي إلى مرشح وحيد يكون أمينا على ما تحقق من منجزات ومدافعا قويا بوجه محاولات تغيير الهوية السياسية والحقوقية والاقتصادية لمكتسبات الدولة الوطنية. وهناك مخاوف جدية من أن شخصيات من هذه المنظومة ممن ينوون الترشح للرئاسية يمكن أن يتم استقطابهم لأداء أدوار تتناقض مع هوية هذه الجبهة التي ظهر جليا مدى قوتها وشعبيتها في جنازة الرئيس الراحل.

وقد سعى الباجي قبل رحيله إلى استعادة الحزام الشعبي الذي بناه بين 2012 و2014 لمواجهة الإسلاميين وسط تخوفات من مشروع لتغيير هوية المجتمع يقوم على التأثير الاستراتيجي غير المرتبط بوقت وأشخاص.

من يقدر الآن على خلق حزام لنداء تونس أو تحيا تونس (حزب رئيس الحكومة يوسف الشاهد) يستطيع من خلاله وقف النفوذ المتعاظم لحركة النهضة على المستوى السياسي..

تقول المؤشرات إن الشخصية المطلوب أن تنهض بهذا الدور من الصعب وجودها الآن خاصة أن البعض من قادة الشقوق التي أفرزها نداء تونس يستقوي بالنهضة للوصول إلى الواجهة، والأمر لا يتعلق فقط برئيس الحكومة، فهناك شخصيات أخرى يتم التفاوض معها لتكون واجهة لحكم توافقي جديد تكون النهضة محوره الرئيسي.

لكن نقطة الضوء أن البلاد في حاجة إلى استثمار الشعبية الجارفة التي أظهرها رحيل الباجي لبناء محور سياسي جديد قد يبنى على شخص ما، مثل وزير الدفاع الحالي عبدالكريم الزبيدي الذي ظهرت دعوات واسعة لترشيحه للانتخابات الرئاسية كمؤتمن على التجربة المدنية، لكن لا بد من حزب أو حركة جامعة يترشح عنها، ممثلا لمشروع.

كما أن الزبيدي –أو غيره– يمكن أن ينجح في مد الجسور ليكون مرشحا وطنيا ممثلا لأغلبية التونسيين، فالمهم في هذه اللحظة هو الحفاظ على مسار الوحدة الذي أرساه الباجي والاحتفاظ بالتفاؤل القائم على التجميع وليس صراع المشاريع الذي لا تقدر تونس على تحمل نتائجه في الوقت الراهن.

إن انتصار مرشح جامع للقوى المدنية والعلمانية مهم رمزيا لكونه يثبت أن البلد سيحافظ على الثوابت كأرضية جامعة دون أن يمنع التعدد السياسي على الأرض، فرئيس الحكومة أو البرلمان يمكنهما أن يحافظا على التوازن ويمنعا الانزلاق مجددا إلى حكم الرجل الواحد، لكن في سياق الأفق المشترك الذي يفترض أن يدعم بالمزيد من القوانين التي تربط المستقبل بالدولة المدنية وتحول دون أي التفاف يمكن أن يحصل في المستقبل لتبدل موازين القوى.

ربما يكون الباجي هو آخر البورقيبيين، لكن البورقيبية ليست هدفا في ذاتها، ولكنها وضعت لبنات مؤثرة في سياق بناء المستقبل على الجميع أن يتلاءم معها بما في ذلك جماعات الإسلام السياسي، وقد أثبتت الأوضاع السابقة أن فتاوى الاندراج في المدنية ممكنة، وعلى أعلى مستوى في حركة النهضة.